

الفساد الاداري

أسبابه - آثاره - سبل معالجته

غسان فيصل عبد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت

فاتن سعد نعمان / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت

المستخلص

لقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنتشرة في كافة دول العالم وان اختلف مدى خطورتها من دولة الى اخرى ولقد تم تناول الموضوع من قبل العديد من الدراسات التي بحثت في الأسباب التي تدفع المسؤولين على الفساد تهدف هذه الدراسة الى تحديد اشكال الفساد الاداري في مجال القطاع العام واسباب وجوده ونموه وانتشاره وتحديد آثاره الاقتصادية والتدابير العلاجية لمكافحته ومحاولة اثبات ان للفساد الاداري تكلفة اجتماعية تؤثر سلبا في معدلات التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية للدخل القومي نتيجة تأثيره السلبي في كفاءة تخصيص الموارد في المجتمع .

The Adminstrative Corruption It's Reasons , Effects and Treatment Providence

Abstract

The administrative corruption phenomena become one of the most public phenomena which used widely in many contraries this subject had been studied by many researchers who had been searching for the reasons that motivate to use administrative corruption this study aims to determine the forms of administrative corruption in public sector & the existing , growth& deployment reasons economic effective& treatment providences, attempt to prove that administrative corruption had social costs that negative affect in development averages , equity distributive of nation income, negative effective in assigning efficiency economic resources.

المقدمة

ليس الفساد ظاهرة جديدة أو محصورة في مكان واحد أو في نوعية معينة من المشروعات عامة كانت أو خاصة . فقد كتب عنه أفلاطون منذ أكثر من ألفي سنة ، وأعطاه شكسبير دوراً مهماً في مسرحياته ، وجعلته بعض الدساتير جريمة تعادل خيانة الوطن تبرر السجن حتى لرئيس الدولة . لكن الاهتمام بهذه الظاهرة الاقتصادية تزايد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٩٥ التي أعتبرها البعض سنة كشف الفساد ومحاربه ومن صور الفساد الإداري . الرشوة أو الثراء غير المشروع والاختلاسات أو تعيين الأقارب والمحاسبين في المناصب الإدارية التي لا يستحقونها وغير مؤهلين لها أو هدر أموال الدولة وتبذيرها أ وعدم الحرص على المال العام... الخ .

إن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كافة دول العالم ، وإن اختلفت مدى خطورتها من دولة لأخرى ، وتتلخص في قيام البيروقراطيين والسياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة ، والفساد قد يكون كبير عند ارتباط المشروعات القومية ، كمشروعات البنية التحتية ، وفي هذا الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعاً . كما قد يكون صغيراً عندما يكون مرتبطاً بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا . ويكون ضحاياهم في هذا الحال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم الرسمية . فالفساد مفهوم واسع يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية ، وعن غياب الأسس والقواعد والضوابط التي تحكم السلوك الإنساني ، فالفساد قد يكون في الغش والخداع والتحايل وخيانة الأمانة والسرقة والكذب والرشوة واستغلال المنصب واستغلال الآخرين والتستر على الرؤساء والمرؤوسين لذلك فإن الفساد من الأمراض الاجتماعية التي باتت شائعة ومحل اهتمام في مجال العمل الحكومي وغير الحكومي . ومن حيث المبدأ فإن الفساد يجهض خطط وبرامج التنمية ويفشلها لما له من آثار سلبية في الكفاءة الاقتصادية في المجتمع وفي نموه الاقتصادي.

منهجية البحث

أولاً : المشكلة

بات الفساد الإداري آفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء تلك المتقدمة منها والنامية ، وهي ظاهرة تعدت الحدود وأصبحت تحمل طابع عالمي ، ولم يقتصر الفساد على مجتمعات وأنظمة اقتصادية معينة دون الأخرى بل تعاني منه وعلى مدى التاريخ معظم المجتمعات وبدرجات متفاوتة . والفساد الإداري الذي استشرى اليوم أصبح أحد أهم التحديات التي تواجهها تلك البلدان

والمجتمعات وذلك لسعة وسرعة انتشاره ولتنوع الجهات المتورطة فيه ، والبيئة الخصبة التي وجدت لنتمي هذه الظاهرة الخطرة فيه ، لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ماالاسباب الكامنة وراء الفساد الإداري .

٢. ماهي الآثار السلبية للفساد الإداري في النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية

٣. ماهي التدابير العلاجية لمكافحة الفساد

ثانياً : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار حول مفهوم الفساد الإداري وكذلك التعرف على وجهات نظر الكتاب بشأن الفساد ومن ثم تشخيص وتحليل أهم أسباب الفساد الإداري وتشخيص الآثار المترتبة على الفساد الإداري في انخفاض معدلات التنمية وهي تهتم بتحديد أشكال الفساد المحتملة إضافة إلى تحديد التدابير العلاجية اللازمة لمكافحته.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضية التالية:

(للفساد الإداري اثار سلبية تتمثل بانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية للدخل

القومي)

ثالثاً : أهمية الدراسة

إن الفساد الإداري انحراف أخلاقي له اثر وبائي فالموظف المرتشي يود أن يشرك معه آخرين حتى انه يمكن بمرور الزمن أن تصبح الإدارة بكاملها فاسدة ويزيد هذا بالطبع الخسائر الاقتصادي والاجتماعية.

لذلك تأتي أهمية الدراسة من خلال السعي باتجاه إبراز الجوانب ذات الصلة بالآثار السلبية للفساد الإداري وكذلك استثمار كل الطاقات الممكنة في معالجته .

المحور الأول :ماهية الفساد وكيفية قياسه

اولاً:مفهوم الفساد

توجد تعاريف عدة للفساد تختلف في ما بينها وفقاً لطبيعة ظاهرة الفساد ومدى شموليتها

على النحو التالي . (مروان النصولي ، ١٩٩٨ ، ١٨٧-١٩٦) (Tanzi Vito, 1993 , pp. 559-591) .

* الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين .

يركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من حيث أنه انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع . وهكذا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي ... وغيره . إن هذا التعريف غير دقيق لأنه يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي . كما أن هذا البعد قد يختلف من مجتمع لآخر ، فما قد يكون أخلاقياً في مجتمع ليس من الضرورة أن يكون كذلك في مجتمع آخر .

* الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية . هذا التعريف ضيق يرتبط بالخصخصة وبيع أملاك الدولة ، وذلك لأنه يغفل أنواعاً أخرى مهمة للفساد تتمثل في تقبل الرشى عند منح الرخص الحكومية ، كما أن الفساد قد يوجد في المؤسسات الخاصة أو المؤسسات التي لا تسعى لتحقيق الربح .

* الفساد هو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة هذا هو تعريف البنك الدولي للفساد ، وهو أكثر عمومية من التعريفين السابقين للأسباب الآتية :

١. أنه خروج متعمد عن القواعد والنظم العمومية من أجل المصلحة الخاصة .
 ٢. إن المصلحة الخاصة لها معانٍ كثيرة . فقد تعني مصلحة الحزب الحاكم (حيث تستخدم أحياناً عوائد الفساد في تمويل النشاط الحزبي) ، كما تعني المصلحة الشخصية أو العائلية ، أو تلك المرتبطة بالطائفة أو القبيلة أو الأصدقاء .
 ٣. إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على الرشوة وإنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعية - كما هو الحال عند قيام رئيس الدولة أو المسؤول العام ببناء مطار في مدينته الصغيرة مثلاً ، أو تزويدها بشبكة من المرافق العامة لا تتاح لغيرها من المدن المناظرة .
- فالفساد يعني سوء استخدام المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين ، أو على حساب القواعد واللوائح القائمة (سليمان ، ٢٠٠٦ ، ٣١-٣٢) .
- وبناء على ماتقدم يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه يعنى استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع او منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة .

ثانياً:العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بظاهرة الفساد.

ان الاهتمام بظاهرة الفساد الاداري يمكن ان يعود الى العوامل الاتية : (Tanzi and Dawoodi , 1998 , p 563)

1. زيادة عدد الحكومات الديمقراطية في العالم بما يصاحبها من ظهور وسائل الإعلام الحرة والبيئة التي يمكن فيها مناقشة هذه الظاهرة بعد أن كان الخوض فيها شيئاً محرماً .
2. العولمة ونمو تجارة الأعمال الدولية فقد أتاحت العولمة احتكاً متزايداً بين الدول والشعوب مما زاد من وعي الأفراد حول العبء الاقتصادي الذي يمكن أن يسببه الفساد . أما نمو تجارة الأعمال الدولية فقد جعل تلك الشركات تحاول الحصول على العقود وإرساء الممارسات عليها من خلال رشوة المسؤولين وجعل الشركات ترفع الدعاوي بأنه تم استبعادها نتيجة فساد عملية إرساء الممارسات فقد ذكرت صحيفة لوموند أنه في تقرير للحكومة الفرنسية أن الشركات الفرنسية دفعت عام ١٩٩٤ . رشى في الخارج قدرها (١٠) مليار فرنك كما ذكرت مجلة World business أن الشركات الألمانية دفعت رشا في الخارج قدرها (٣) مليار دولار عام ١٩٩٦ كما يقدر الخبراء أن (١٥%) من الأموال المنفقة على شراء الأسلحة هي في الحقيقة عمولة تدخل جيوب البعض .
3. دور المنظمات غير الحكومية المتزايد في الكشف عن الفساد وعن مشاكله وتكوين وعي جماهيري ضده . ولعلنا لا نغفل دور الصندوق والبنك الدولي حيث تركز على شفافية المعاملات والتقارير المالية للبنك المركزي .
4. الاهتمام المتزايد بقوى السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمنافسة في بيئة الأعمال وتأثيرها الفعال في رفع الكفاءة الاقتصادية مما جعل التثوهات الاقتصادية التي يتسبب فيها الفساد تحصل على أهمية كبيرة وإن الاتجاه نحو خصخصة المشروعات العامة تزيد من هذا الاتجاه . إلا أن الخصخصة ذاتها وعن طريق احتكار المعلومات عن الشركات التي تم خصصتها يمكن أن تساهم في زيادة حدة الفساد . وفي بعض الدول يحصل المقربون على أسهم بأسعار منخفضة عن قيمتها السوقية كما أن بعض البنوك تعطي للمؤسسات قرض من دون وجود ضمانات حقيقية للسداد .

ثالثاً:أشكال الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية.

إن هناك العديد يعتقدون أن الفساد الإداري مقترن بالنظم الاشتراكية وحدها حيث تمتلك الدولة الشركات وبالتالي تكون مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية ، حيث يقوم المديرون باستغلال مناصبهم من أجل أهداف لها بان تريح الشركات أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما تستر على الفساد في بعض

الأحيان والمواقف . (هلال ، ٢٠٠٧ ، ١٤) لذلك صنفتم منظمة الشفافية الدولية ، الفساد الإداري بالآتي :

- الفساد الروتيني : المبالغة في الإجراءات هدفها الظاهر المصلحة العامة والخفي الحصول على مزايا وعوائد .
- فساد ممارسة السلطة الممنوحة : استغلال الصلاحيات في قرارات متميزة للحصول على مزايا .
- فساد مخالفة القوانين : مخالفة نصوص القوانين للحصول على مكاسب شخصية . كإرساء عطاء على شركة ما دون النظر على المواصفات .
- فساد ابتزازي:يعني فساد الرشوة او المزايا بقصد الإضرار .
- فساد تواطئي:يعني فساد مخطط ومقصود .
- فساد توقعي:يعني المزايا والهدايا المقدمة للموظف عن توقع أعمال وقرارات محابية .

رابعاً:أشكال الفساد حسب الطبيعة القانونية.

للفساد صور وأشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية وهي ذات تأثيرات مختلفة ، بعضها خطيرة ومدمرة وأخرى أقل خطورة ، كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع الأطراف المتورطة فيها ، إضافة إلى أن للقيم والنصوص القانونية السائدة في المجتمعات تأثيرها في اعتبار ما هو فاسد من غيره ، ومن أشكال الفساد ما يلي : (الكبيسي ، ٢٠٠٥ ، ٢٧-٣٧)

١. الرشوة : هي ميزة مادية (نقدية أو عينية) وعرف الرشوة في الفقه هي ما يعطيه الشخص لقاضٍ أو صاحب سلطة لحمله على ما يريد ، ويدخل في حكم صاحب السلطة كل مكلف بخدمة عامة أو خاصة سواء أكان وزيراً أو مديراً أو موظف ، وجرم الرشوة إذا تم لا يقتصر على الموظف العام فقط بل يتعدى إلى مقدمها ويسمى الراشي ، كما يشمل أيضاً الوسيط بينهما .

والرشوة قد يطلبها الموظف العام بشكل صريح ، أو بشكل غير مناسب عن طريق تأخير انجاز المعاملات أو منع الخدمة عن المتعاملين مع الجهاز الإداري ، ومن جانب آخر قد يبادر المتعاملون مع الموظف العام عرض الرشوة مقابل حصولهم على خدمات لا تسمح لهم بها القوانين والتعليمات.

٢. الوساطة والمحاباة : وهذا مظهر شائع في الدول النامية بالذات وقد يكون هذا النفوذ مستمداً من الصلاحيات الممنوحة للشخص بحكم وظيفته ، وقد يكون مستمداً من مكانة الشخص الاجتماعية أو السياسية ، فيصبح قادراً على توجيه الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده وأهدافه متجاوزاً القوانين والأنظمة ليعطي الحقوق لغير أصحابها ومنح تسهيلات ومزايا لفئات دون أخرى .

أما المحاباة : فهي تساهل الموظف مع أقاربه ومعارفه على حساب الأنظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله أو أن يعطيهم الأولوية في إنهاء معاملاتهم والاستفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم (القريوتي ، ٢٠٠١ ، ٣٨) .

وهذا النمط من الفساد الإداري يعد خطيراً بسبب تبريره الذي يلاقي قبولاً في ثقافات معينة ويمارس من قبل الكثير وعلى مختلف المستويات بناءً على قناعتهم (الغالبي ، العامري ، ٢٠٠٥ ، ٣٦٦) .

٣. الابتزاز : هو ميزة يطلبها الموظف من الآخرين (أفراد أو شركات) تحت تأثير التهديد بللضرر ، والمبادر بالابتزاز هو الموظف في الغالب وإن توقع الضرر يجعل الآخرين هم المبادرون في بعض الحالات لتقديم الميزة . لهذا فإن الابتزاز يمكن أن يكون صريحاً ويظهر ذلك في طلب الموظف للميزة أو ضمناً من خلال دلائل الإعاقة أو التأخير أو التسويق مما يدفع الآخرين إلى المبادرة بتقديم الميزة فيما يشبه الرشوة ، وإن كانت حقيقتها مدفوعة بالابتزاز . يعتبر هذا الشكل من أخطر مظاهر الفساد الإداري ومكمن خطورته هو أن ظهوره في المجتمع يشير إلى مدى استشراف الفساد في هذا المجتمع بحيث أصبح لدى الشخص الفاسد الجرأة الكافية للابتزاز .

٤. التزوير : ويتم ذلك عن طريق التلاعب والتحريف للمستندات أو الوثائق أو القيود الرسمية بقصد التضليل والحصول على مكاسب خاصة مادية أو معنوية، ولمنع الحقوق عن أصحابها .

٥. الاختلاس : هو خيانة الموظف للأمانة المادية (نقدية أو عينية) التي في عهده . ويختلف الاختلاس عن السرقة حيث الأخيرة هي الاستحواذ غير المشروع من قبل الموظف على أموال أو أشياء في عهده الآخرين . ويخضع النمطين للعقوبات الإدارية إضافة إلى العقوبات الجنائية .

٦. التآمر : وهو اشتراك الموظف في التخطيط لارتكاب عمل غير مشروع . فمثلاً موظفان يخططان لاختلاس مبالغ من الشركة التي يعملان فيها ، ولكن أحدهما فقط بالتنفيذ . فإن الأخير هو متهم بالاختلاس والتآمر ، بينما الآخر متهم بالتآمر من أجل ارتكاب جريمة الاختلاس . والتآمر في الغالب صعب الكشف والإثبات إلا في حالة قيام أحد المتآمرين بالاعتراف .

٧. التواطؤ : في هذه الحالة فإن الموظف يقوم بالتسهيلات والإغراءات من أجل قيام الآخر أو الآخرين بارتكاب العمل الغير مشروع . كما في قيام موظف المخزن بترك بابه مفتوحاً ليسهل للآخرين سرقة . فهو مشارك بالسرقة كمتواطئ .

٨. سوء استعمال المال العام والتقصير : وتدرج تحت هذا المظهر من الفساد الإداري العديد من الأنماط السلوكية الفاسدة مثل الإهمال المقصود للمعدات والأدوات المستخدمة في العمل ، وعدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي وعدم الاستغلال المناسب لوقت العمل ، وكشف أسرار العمل ، والتقصير في تحقيق أهداف المنظمة وخدمة المراجعين ، والتهاون في أداء المهام المنوطة بهم .

٩. غسيل الأموال : وهو عملية تحويل شكل الأموال أو العوائد التي تم الحصول عليها من جرائم اقتصادية واستخدامها بما يساعد على إخفاء مصدرها أو أصلها . (سعيد ، ٢٠٠٧ ، ٢٤-٢٧) .

خامساً: قياس الفساد.

لا يوجد في الحقيقة مقياس مباشر للفساد وذلك لتعدد الممارسات الفاسدة . فمثلاً لا يعتبر مقدار الرشى التي يحصل عليها البعض قياساً له . وذلك لسبب بسيط وهو احتمال أعمال الفساد على ما هو أكثر من الرشى ، لذا توجد عدة

طرق غير مباشرة يمكن من خلاله اكتشاف مدى انتشار الفساد في المجتمع أو في مؤسساته (Tanzi & Davoodi , 1998 , pp. 576-578). تعتمد هذه الطرق غير المباشرة لقياس الفساد على الحصول على المعلومات من مصادر عدة : الجرائد والمجلات ، وشبكة الإنترنت ودراسة الحالات للإدارات التي يحتمل تعرضها للفساد كالإدارات الضريبية والكمركية والشرطة ، كما تعد أيضاً الاستبيانات العامة حول مدى الفساد وانتشاره في إدارة معينة من وجهة نظر أفراد المجتمع ، وتعكس هذه الاستبيانات تخيل مدى وجود الفساد أو نظرة أفراد المجتمع إليه أكثر من الفساد الفعلي .

وهذه الطريقة تعد من أفضل مقاييس الفساد المستخدم دولياً ما يسمى بـ ((الرقم القياسي للشفافية الدولية)) ويعكس هذا المقياس تخيل مدى وجود الفساد على التدرج من صفر إلى عشر درجات . حيث تشير الدرجة ((١٠)) إلى الدولة الخالية من الفساد بينما تشير الدرجة ((صفر)) إلى أن معظم المعاملات والعلاقات الملطخة بالفساد . كما يعكس تباين هذا المؤشر مدى انتشار الفساد وتغلغله داخل المؤسسات ، كما يعكس التغيير في هذا المؤشر مدى تحسن أو تدهور الشفافية وما يعنيه بالنسبة لمدى انتشار الفساد بمرور الزمن من تلك الدول . (ووفقاً لهذا المؤشر تعد كل من الدنمارك والسويد ونيوزيلندا أقل دول فساداً بينما تعد أكثر فساداً كل من الكاميرون وتنزانيا ونيجيريا، والهندوراس والبراغواي) (Tanzi & Davoodi , 1998 , pp. 579-580) كما تقوم بعض المؤسسات الدولية بإعداد استبيانات على مستوى الدول مثل (Global Competitive report) إضافة إلى قيام بنك دولي بإعداد استبيانات أخرى يستخدمها في رفع

كفاءة برامج معينة كبرامج الرعاية الصحية . وأخيراً يقوم معهد غالوب بعمل إحصاءات دولية حول مدى انتشار الفساد في أنشطة معينة .

المحور الثاني: أسباب وجود الفساد ونموه وانتشاره

هناك أسباب عديدة ومتشابكة لظاهرة الفساد الإداري تناولها الباحثون . إذ تعددت هذه الأسباب تبعاً للمفهوم الذي تبناه كل واحد منهم عن الفساد الإداري ، متأثرين كذلك بالبيئة التي يعيشون فيها وما هو سائد من قيم وعادات في مجتمعاتهم لكن للفساد أبعاده الأخلاقية والاجتماعية السالبة فأنها عادة ما تحاط بالسرية والكتمان ويصعب هذا بالطبع من تقييم الأسباب التي تقف وراءه (سليمان ، ٢٠٠٦ ، ٧) .

كما أن هناك من يرى أن أسباب الفساد في الدول النامية تختلف عنه في الدول المتقدمة حيث تساعد قلة المساءلة واتساع حرية التصرف للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية على نمو الفساد إلى حد كبير كما أن انتشار الفقر والمشاكل الاجتماعية كالبطالة ، بالإضافة إلى شدة العلاقات الشخصية زاد من حدة الميل نحو ممارسة الفساد في هذه الدول بخلاف الدول المتقدمة التي تتمتع بخلوها نسبياً من هذه الأمراض إضافة إلى ارتفاع سقف الحريات وصرامة المساءلة الأمر الذي ساهم في تخفيض الممارسات الفاسدة (عربية ، ٢٠٠٠ ، ١٩)

لكن بصفة عامة يمكن إرجاع أسباب نشأة الفساد ونموه وانتشاره إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية وثقافية على النحو الاتي (رودريك ورواخ ، ٢٠٠٠ ، ١٥٣) :

أولاً : الأسباب الاقتصادية : إن تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وانخفاض الأجور في القطاع الحكومي ووجود قاعدة كبيرة للموارد الطبيعية بالإضافة إلى كبر موازنة الدفاع هي من الأسباب الاقتصادية لانتشار الفساد .

أ - تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية : هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد . ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة . كما يخفق المسؤولون أحياناً في رفض تلك الرشى ويأخذ التدخل الحكومي أشكالاً عدة نذكر منها (Mauro , 1997 , pp . 5-7)

- إنشاء قيود الاستيراد : كنظام الحصص مثلاً حيث يصبح الحصول على رخصة استيراد عملاً مريحاً بدرجة كبيرة ، لذا يهتم المستوردون برشوة المسؤولين والحكوميين من أجل التريح . كما أن حماية الصناعة المحلية يحدث شبه احتكارية للصناعات الوطنية البلدية للواردات . وسيحاول المنتجون المحليون دائماً استمرار هذه الحماية من خلال إفساد

- المسؤولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر (تشير الدراسات إلى أن المجتمعات المفتوحة على العالم الخارجي تتخفف فيها معدلات الفساد بصورة واضحة).
- منح الإعانات الحكومية : وتمثل تلك الإعانات مصدراً مهماً للبحث عن الربح وتشير الدراسات إلى أن الفساد يمكن أن ينتشر في ظل السياسات المالية التي لا تصمم جيداً للصناعات المستهدفة بالإعلانات ، كما تبين أنه كلما زاد حجم هذه الإعلانات زاد مؤشر الفساد في ذلك المجتمع .
 - التحكم في الأسعار : وفي هذه نجد أن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية يكون مصدراً مهماً للبحث عن الربح ، حيث تكون هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسؤولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها .
- ب - انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص :
- حينئذٍ يقبل المواطنون تقاضي الرشى لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص ، وخصوصاً عندما يكون احتمال الوقوع في قبضة العدالة منخفضاً ، لذا يرى من يعتقد هذا الفكر أن علاج الفساد يتم برفع مستوى الأجور في القطاعين الحكومي والعام .
- ويمكن إيراد الملاحظات الآتية حول هذه النقطة :
- بغض النظر عن مستوى الأجر سيكون بعض المسؤولين العموميين فاسدين بسبب تركيبهم السيكولوجي أو الأخلاقي ، أو بسبب أن الرشوة ستكون من الكبر بحيث لا يستطيع المسؤول الكبير أن يرفضها .
 - لن يستجيب المسؤولون جميعهم بالطريقة نفسها لحافز الرشوة حيث أن الجشع يختلف مداه من فرد لآخر .
 - بينما تؤدي زيادة الأجور إلى تخفيض الفساد فإن الزيادة المطلوبة في الأجور من أجل تخفيض الفساد إلى حده الأدنى ينبغي أن تكون مرتفعة جداً ويعني ذلك أن استراتيجية محاربة الفساد التي تعتمد أساساً على معدلات الزيادة في الأجور ستكون مكلفة جداً وأنه حتى في ظل مستويات الأجور العالية ما يزال بعض الأفراد يمارسون الفساد حيث (اتبعت بعض الدول إستراتيجي ة زيادة مرتبات المسؤولين والعموميين في الأماكن الحساسة كالضرائب والكمارك من أجل تجنيد الأكفاء والمؤهلين والأمناء لهذا العمل كما في الأرجنتين والبيرو . وفي سنغافورة يحصل الوزراء والمسؤولون الكبار على أعلى مستويات المرتبات في العالم من أجل تخفيض الحوافز للفساد) .

ج - وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع : ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين بأعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

د - كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة : يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في عقد العقود المرتبطة بتوليد الأسلحة ، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تنتشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية . ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكونها مكثفة لعنصر رأس مال فإن المشروعات الخاصة تحارب من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني ، ومن أجل ذلك تحاول دفع الرشى مقابل الحصول على المعلومات عن العطاءات المقدمة من أجل الفوز بالعقد (Cupta , Demello , Sharan , 2000 . pp . 112-113)

ثانياً : الأسباب السياسية للفساد :

أ - الحكومات الضعيفة : يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي (Wolf & Gurgun,2000.p.115)

- مدى الغموض والشفافية في معاملاتها الاقتصادية .
- مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف .
- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة . وانطلاقاً من هذه العوامل توضح الدراسة في عام ١٩٧٧ (Rauch and Evans) أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم ، ودخلت بدلاً منها المحاباة والمجاملات وزادت معدلات الفساد ، وانخفضت من ناحية أخرى ، الرقابة المؤسسية ، وينخفض بسببها احتمال وقع في قبضة العدالة في ظل وجود حكومات ضعيفة (ينظر الأفراد في بعض دول أمريكا اللاتينية إلى التهرب الضريبي بأنه عمل جيد وأنه ممارسته نوع من الرياضة القومية (National Sport) وفي مثل هذه البيئة بالطبع ينمو التهرب والفساد في مجال الضرائب . (Tanzi & Davoodi , 1998 . p.810)

- إن وجود رقابه فعالة يعكس في الحقيقة أهمية محاربة الفساد في نظر القيادة السياسية .
- تلك الرقابة تعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد ، ويتطلب ذلك توفير العناصر التالية :
- المشرفون الأكفاء والأمناء .
- مكاتب مراجعة جيدة .
- قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي .
- إجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة .

ولأن الحكومات الضعيفة لا يتوفر فيها مثل هذه العناصر ، فإن اكتشاف الفساد يتم فيها غالباً بواسطة المصادفة أو من خلال التقارير من خارج المؤسسة ومنها وسائل الإعلام . وفي تلك الحكومات الضعيفة نجد أن التقارير الرقابية ترسل عادة بصورة سريعة إلى الرؤساء المباشرين بدلاً من إرسالها بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية . وفي حالات أخرى ليس لهذه الهيئات القوة لفرض العقوبات ، كما لا تتم المتابعة المستمرة لمثل هذه التقارير .

ب - عندما لا تهتم القيادة السياسية بمحاربة الفساد : لأنها في هذه الحالة تعطي الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة ، وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال فساد . أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم وبالطبع لا يتوقعون أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم (ففي إحدى الدول الأفريقية رفض الرئيس إقالة بعض وزرائه الذي يعرف عنهم الفساد وفي دول آسيوية تم نقل وزير متهم بالفساد ليرأس حقيبة وزارية أخرى ، وفي إحدى دول أمريكا اللاتينية اقترح الرئيس اسم أحد الأفراد المشهور عنهم بالفساد لرئاسة لجنة مكافحة الفساد إن وجود هذه الحالات بالطبع لا يساعد على إيجاد المناخ الملائم لمحاربة الفساد) .

ثالثاً : الأسباب الثقافية والاجتماعية .

إن من خلال مراجعة الكتابات التي تناولت هذا الموضوع تبين اختلاف الدارسين للفساد الإداري حول حصر أسباب محددة للفساد الإداري ، مع اختلافهم في شدة تأثير هذه الأسباب في إحداث السلوك الإداري الفاسد . فعلى سبيل المثال ينسب كلاً من (الفقيهي ، ٢٠٠٣ ، ٣٧) الفساد الإداري إلى فساد القيم الاجتماعية بالدرجة الأولى مبررين ذلك بأن المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد . والذي يعمل بدوره على التأثير على الشخص أو الموظف العام وتحريف سلوكه إلى ما يتناسب مع هذه القيم .

أ - نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع : عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع ، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم ومجالمتهم ، ويؤدي هذا إلى ظهور الفساد في المجتمع حيث تعطى مثلاً لأقارب المسؤولين الكبار الوظائف المهمة التي يستطيع من خلالها تحقيق مكاسب خاصة غير المشروعة . وعلى العكس من ذلك يلعب تزايد وعي أفراد المجتمع حول مشكلة الفساد ، ونتائجها المالية دوراً مهماً في محاربة الفساد .

ب - تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها : في هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير ، ما يتيح لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز وتحديد تلك الضريبة وهكذا تشير التقارير إلى شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الكمارك والضرائب على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها . كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضاً من نمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة البرلمانية ، مقارنة بحسابات الموازنة العامة (tanzi and Shome , 1993 . pp. 807-828) .

ج - انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد على الرغم من تفشي الظاهرة : وهكذا نجد في غالبية الدول فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانوناً والجزاءات والعقوبات الفعالة ، كما تتسم الإجراءات الإدارية التي يتم إتباعها عادة لمعاقبة الموظف العام الفاسد بأنها بطيئة ومرهقة ، وغالباً ما تمنع العوائق ال قانونية والسياسية والإدارية التطبيق الكامل أو العاجل للعقوبات .

وحين يكون الفساد منتشراً فإن التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون مرتفعة وتتمثل في فقد الأصدقاء وكرهية الناس ، بل أنه في المجتمعات التي تنفشي فيها هذه الظاهرة يصبح القضاة أنفسهم عرضة للفساد خصوصاً إذا كانت لهم توجهات سياسية ، وفي هذه الحالة إن نظام العقوبات يطبق بصورة انتقائية .

المحور الثالث: الآثار الاقتصادية للفساد الإداري.

تختلف الآراء والدراسات حول الآثار الاقتصادية للفساد حيث ترى غالبية هذه الدراسات أن الفساد يؤثر سلباً في الكفاءة الاقتصادية في المجتمع وفي نموه الاقتصادي بينما ترى قلة من الدراسات أن للفساد على العكس آثاراً موجبة في الكفاءة والنمو الاقتصادي في المجتمع وإن كان يمكن الرد على حجج هذا الفريق كما سنفعل عند مناقشتها (بل أكثر من ذلك يؤدي الفساد إلى انهيار الدولة ، ولعل في تجربة الاتحاد السوفيتي كما يري البعض نموذجاً واضحاً جداً لتأثير الفساد في الدول ، وكيف يمكن أن يساعد في تحويل دول عظمى كانت تنافس الولايات المتحدة إلى دول تكافح بصعوبة من أجل البقاء) (فريد ، ٢٠٠١ ، ٢٢٦) .

وقبل أن نتعرض لوجهتي النظر هاتين ، نود أن نشير إلى أن للفساد أثراً وبائياً أو بالغة الاقتصادية الفنية أن الفساد يخضع لظاهرة تزايد الغلة ، فالموظف المرتشي يريد أن يشترك معه آخرين في هذا الانحراف الاخلاقي حتى أنه يمكن مع مرور الزمن أن تصبح الإدارة بكاملها فاسدة ويزيد هذا بالطبع من الخسائر الاقتصادية للفساد .

- أ - الآراء التي ترى الجوانب الايجابية للفساد ترى هذه الدراسات أن الفساد يمكن أن يدعم كل من الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي ومن خلال ما يلي (عويس ، ١٩٩٥ ، ٤٢٦-٤٣٢):
١. يقلل الفساد من القيود الحكومية والجمود الإداري الذي يصاحب دائماً الموافقة على الاستثمارات الجديدة الوطنية أو الأجنبية ، وهكذا يمكن للفساد أن يحرك عجلة التنمية الاقتصادية . ولكن هذه الحجة يمكن دحضها بسهولة . إذا تذكرنا أن القيود والجمود الإداري في الحكومة ينشأ من داخل الحكومة وليس من خارجها ، أو أنه لا يمكن إزالتها من المجتمع ، لأنه في الحقيقة أوجدتهما المسؤولين العموميون من أجل الحصول على المكاسب الشخصية .
 ٢. عادةً ما تكون الشركات الأكبر كفاءة أكبر قدرة على دفع الرشى ، ومن ثم فإن العقود الحكومية والممارسات ستذهب إلى الشركات الأعلى كفاءة ، هذه الحجة لا تقوى على نقد فليس من الضروري ، عند المنافسة على العقود الحكومية ، أن تكون الشركات القادرة على دفع الرشى أكبر وأكثر كفاءة ، لأننا إذا نظرنا إلى الرشى بعيداً عن النظرة الأخلاقية على إنها استثمارات خاصة فإن معدل العائد المرتفع عليها سيغري الكثيرين بالابتعاد عن الأنشطة الإنتاجية والتحول إلى الأنشطة الباحثة عن الربح ، وهذا بلا شك له ضرره الواضح على الكفاءة الاقتصادية .
 ٣. تختلف عادةً القيمة الاقتصادية للوقت بين الأفراد والشركات ، ولذا يمكن اعتبار الرشوة من أجل توفير الوقت واستغلاله بصورة أفضل ، فالرشوة تكون هنا من أجل الاستغلال الكفء لعنصر الوقت من قبل المحتاجين إليه . ولكن حقيقة هي أن دفع الأموال للبيروقراطيين لا يؤدي بالضرورة إلى سرعة إنجاز المعاملات عموماً ، ولكن على العكس قد يغري دفع الأموال للبيروقراطيين بإبطاء سرعة إنجاز المعاملات من أجل الحصول على المزيد من الأموال غير المشروعة.
 ٤. من الناحية السياسية قد يكون الفساد مفيداً وذلك من خلال الحفاظ على وحدة المجتمع واستقراره وما لا شك فيه أن الاستقرار السياسي هو شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة . ولكن ذلك بذاته يمكن أن يؤدي إلى تكوين ثروات هائلة في الخارج لكبار المسؤولين مما يعني استنزافاً لموارد المجتمع .
 ٥. قد تكمل الرشى الأجور المنخفضة لموظفي الدولة ، ويمكن لهذه الدولة من الإبقاء على العبء الضريبي المنخفض . ولكن لعلّه يكون من الأفضل لتلك المجتمعات من أجل

تحقيق النمو الاقتصادي ، زيادة معدلات الأجور بدلاً من تخفيض عبء الضريبة وتخفيض الأجور .

ب - الآثار الاقتصادية السالبة للفساد :

تبين الكثير من الدراسات أن للفساد آثاراً سالبة في كل من الكفاءة الاقتصادية وال نمو الاقتصادي من خلال تأثيرات الفساد غير الملائمة على كل من الحافز على الاستثمار ، والأنشطة الإنتاجية ((مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الربح)) . وعلى نوعية وكفاءة المرافق العامة ، والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل (من أوضح الأمثلة على تلك الآثار السالبة للفساد تظهر في قارة أفريقيا ، تلك القارة التي تعد من أكثر قارات العالم ثروة طبيعية ولكن مع وجود الفساد يعيش سكانها في أحوال اقتصادية بالغة السوء . ولعلّ من المناسب أن يتساءل المرء هل هذه الثروة نعمه أم نقمه لأفريقيا) (الجوهري، ٢٠٠١ ، ٢٣٣)

وخلق ثقافة الفساد في المجتمع على النحو التالي الذي سنوضحه فيما يلي:-

(Tanzi & Davoodi , 1998 , pp. 559-591) (النصولي ، ١٩٩٨ ، ١٨٧-١٩٦)

١. الفساد والحافز على الاستثمار : يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية فعليهم :
- دفع الرشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم .

وسيوذي ذلك بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القوي ما يقلل من حافز رجال الأعمال على الاستثمار . وفي الحقيقة يفرض الفساد على رجل الأعمال ضريبة سيئة لأنها ضريبة عشوائية تحكومية وذات تكلفة عالية جداً على الرفاهية الاقتصادية وذات عبء كبير لأن تكلفة البحث عن هؤلاء الذين تتم رشوتهم ينبغي أن تضاف إلى تكلفة المفاوضات لدى الرشى إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشى كما ينبغي أن يضاف إلى ذلك أخذ تكلفة الوقت الذي ينبغي أن يمضيه مديرو هذه المشروعات للالتزام بالعديد من المتطلبات المفروضة عليهم من قبل مسؤولين العموميين . (هناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في دائرة الشركة الخاصة ، أو الواقع الحكومي على حد سواء . وعلى سبيل المثال تم عمل مسح عام ١٩٩٦ في أوكرانيا بين أصحاب الشركات التي اعتادت تقديم الرشوة . وجد أن تلك الشركات تستنفذ ثلث الوقت مع الموظفين لإقناعهم بالصفقة ، وفي مصر قدر الفساد الإداري في قطاع الاتصالات والمواصلات بأنه يستنفذ ما بين ٢٠ بالمائة و ٣٠ بالمائة من وقت العمل) (فريد ، ٢٠٠١ ، ٢٦٦) .

وكل ذلك يعرقل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الحجم - وهي محرك التنمية الاقتصادية في معظم الدول . ويعرقل نموها ما يضعف بدوره معدلات النمو الاقتصادي ((أما المؤسسات الكبيرة فتستطيع مواجهة الفساد بصورة أفضل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الكفاءات لديهم التي تستطيع التعامل مع البيروقراطيين في مجالات الرخص والضرائب وغيرها تستطيع هذه المؤسسات استخدام قوتها السياسية للتأثير في رجال الإدارة العامة ، أو البحث عن أنشطة ربحية (تبرعات سياسية ، تقديم هدايا) .

٢. يزيد الفساد من عائد البحث عن الربح مقارنة بالعمل المنتج : وهكذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل ، فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد وليس الأنشطة المنتجة ، ويغري هذه بالطبع أصحاب المهارات والمواهب بالاتجاه نحو الأعمال الباحثة عن الربح بدلاً من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي .

٣ . يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة : يأخذ الفساد في هذا الحال شكل التهرب الضريبي ، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة ، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة ، ويحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة - حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة . وقد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي ، ما يولد معه تضخم وعدم استقرار اقتصادي ، الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي .

٤ . يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها : يتحقق ذلك ، بالطبع عندما يتم إرسال العطاءات بصورة فاسدة لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة - التي تدفع الرشى - ويقلل هذا بدوره من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفرة الحجم من هذه المشروعات والنمو الاقتصادي النامي عنها .

٥ . يشوه الفساد تركيب النفقات العامة ففي ظل الفساد يميل المسؤولون الحكوميون للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تنشأ فرص أكبر للربح من خلال الرشى . وفي هذا المجال يميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المنخفضة ، أو أنظمة الدفاع المتقدمة ولا يميلون للإنفاق على التعليم والصحة العامة . ولا شك في أن ذلك يتعارض مع الكفاءة الاقتصادية ومعدلات العائد الاجتماعي الأعلى التي تتحقق ، عادة ، نتيجة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ، والإنفاق على تنمية الموارد البشرية وعلى الأنشطة الإبداعية بوجه خاص .

٦. يشوه الفساد الأسواق وتخصص الموارد : يتحقق ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة وعلى نظام التفتيش لتصحيح فشل السوق ، ومن ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك والمستشفيات ، والتجارة الداخلية والنقل . والأسواق المالية . . . وغيرها ويشوه هذا بدوره من الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وتوفير الحماية لحقوق الملكية ، كما يواجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة ، كما في ميادين جباية الضرائب والرسوم الكمركية وغيرها . وأخيراً فأن إجراءات التوظيف والترقية في القطاع العام القائم على المحس وبية تؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة مما يثبط من همة العناصر البشرية المؤهلة ويشوه سوق العمل.

٧. يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل : يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء ، لأنهم لم يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص كما يزيد من درجة عدالة التوزيعية ، لاستفادة الأفراد من المناصب الحساسة من فرص الترتيح غير المشروع ، وما يكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة - عن طريق الرشوة وسائر أنواع الفساد - أفضل الوظائف ، والعقود الحكومية الأكثر ربحية ، وما شابه ذلك من الميزات ويقلل هذا بلا شك من الحافز لدى فئة مهمة من أبناء الوطن للمساهمة بصورة جادة في تحقيق النمو الاقتصادي طالما أن ثماره لا توزع بصورة عادلة ، كما يضعف بصورة واضحة دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل .

٨. يحدث الفساد (ثقافة الفساد) : تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتتموا بسببها ، بل على العكس سيحاولون تكوين المزيد منه من أجل الترتيح الكبير ، وتخفيض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة من سلطتها الأخلاقية ، وتسريب تكلفة اقتصادية حقيقية ومهمة حيث تزداد درجة البيروقراطية الحكومية ، ويهرب رأس المال الأجنبي ، كما يضعف الفساد من النظام البنكي الوطني ويزيد من درجة عدم التأكد ، كما يمكن أن يقلل من فرص الدولة في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية ، لأن الموارد المالية المقدمة بشكل مساعدات خارجية ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسيين الفاسدين ومن يشاركونهم .

المحور الرابع:

أولاً : الدراسات التطبيقية

استخدمت عدة طرق في هذه الدراسات منها تحليل الانحدار سواء استخدمت بيانات زمنية أو بيانات مقطعية ومنها الاستبيان ، ومحاولة الوصول إلى نتائج محددة حول تأثير الفساد وفيما يلي عرض لأهم النتائج :

أ - توصلت مجموعة من الدراسات التطبيقية إلى أن الفساد يخفض من الاستثمار الخاص ومن ثم يعيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة . حيث تشير إحدى الدراسات إلى تخفيض الفساد بنسبة ٣٠ بالمئة (من خلال تحسين إجراءات مكافحته) سيزيد من الاستثمار والناجح المحلي الإجمالي بنسبة ٤ بالمئة و ٠.٥ بالمئة سنوياً على الترتيب (النصولي ، ١٩٩٨، ١٨٧، ١٩٦-) .

وتشير دراسة أخرى أجريت على دول المعسكر الشرقي في مرحلة تحول بواسطة صندوق النقد الدولي ، إلى أن المدفوعات غير رسمية لمختلف المسؤولين العموميين تصل إلى ٤٠ بالمئة من التكاليف للمؤسسات الاقتصادية في سنتها الأولى . وبالطبع يحول هذا الفساد كثيراً من المواهب إلى الأنشطة الربعية بدلاً من الأنشطة الإنتاجية والإبداعية . ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الخاص بسبب هذه التكاليف الإضافية وبسبب عدم التأكد الذي يسببه الفساد . بحيث توصلن الدراسة إلى أن للانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي أثراً مباشراً في الانخفاض من معدل الاستثمار ، وتشير دراسة ثالثة إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي في الداخل يشبه تأثير الضريبة فيه وكلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي في المباشر . وفي دراسة أخرى أجريت على المؤسسات الصغيرة في كل من أوكرانيا وروسيا عام ١٩٩٧ تبين أن المؤسسات الصغيرة تضطر لدفع رشى المسؤولين العموميين حتى لا يتم إغلاقها أو وضع العقبات أمام نشاطها كما أن هذه المدفوعات في اندونيسيا تمثل ٢٠ بالمئة من تكلفة الأعمال ، ويعني هذا بالطبع فرض ضريبة عالية جداً في تلك المؤسسات .

ب - في دراسة أخرى تم اختبار علاقة الفساد بكل من الاستثمار العام ، والإيرادات العامة . ونفقات التشغيل والصيانة ، وأخيراً تم الاختبار على الاستثمار في مشروعات البنية التحتية ذات النوعية الأقل ، من خلال اختبار الفرضيات التالية : (Tanzi & Davoodi , 1998 , pp. 559-591) .

- الفرضية الأولى : مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، يرتبط الفساد طردياً مع الاستثمارات العامة المرتفعة .

تبين من اختبار هذه الفرضية على العديد من الدول أنه لا يمكن رفضها إحصائياً . وتم تفسيرها بأن الاستثمارات العامة . عادة تتوفر فيها الفرص الجيدة لكبار المسؤولين للحصول على العمولات والرشى ، وتشير البيانات أيضاً إلى أن الفساد يقلل الاستث مار الخاص بصورة أكبر من زيادته للاستثمار العام ، وبهذه الطريقة يشوه الفساد السياسة الاستثمارية في المجتمع .

- الفرضية الثانية : مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، يقلل الفساد بصورة واضحة من الإيرادات العامة .

تبين من اختبار هذه الفرضية عدم المقدرة على رفضها . وفسرت على أساس أن الفساد يساهم في التهرب الضريبي ، وفي التطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية ، والإدارة الضريبية الضعيفة ، وكل هذه العوامل تقلل من الإيرادات وتضعف من قدرة الحكومات على توفير النفقات العامة الضرورية .

- الفرضية الثالثة : مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يقلل الفساد من الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة .

تبين من اختبار الفرضية صحتها وفسرت على أساس أن الفساد يزيد من النفقات الأخرى . كالأجور والمرتبات كنسبة من الإنفاق العام ، ذلك لأنه يصعب التبرج والحصول على رشى كبيرة في مجال الصيانة والتشغيل إضافة إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية مع زيادة العمالة يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق على الأجور والمرتبات وبالمناطق نفسه يقلل الفساد من الإنفاق على برامج الصحة والتعليم حيث لا يمكن لتلك البرامج أن تتحمل الفساد .

- الفرضية الرابعة : مع بقاء الأشياء على حالها ، يشجع الفساد على بناء مشروعات البنية التحتية ذات النوعية الأقل .

وتبين أن الدول التي تتسم بدرجات عالية من الفساد تتسم بوجود بنية تحتية فقيرة ، وتظهر الخطورة أكثر ما تكون على نوعية الطرق وانقطاع الطاقة الكهربائية ، وهذا يعني أن تكلفة الفساد في هذا المجال يمكن أن تقاس بدلالة التدهور في نوعية البنية التحتية التي تكون ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ، وان الفساد لذلك يقلل من إنتاجية الاستثمار في مشروعات البنية التحتية للدولة .

ج - وأخيراً تؤكد دراسة استخدمت اساليب الانحدار وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد ، بمعنى أن الدول الأكثر فساداً تميل للإنفاق العسكري الأكبر ، وذلك بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الإنفاق . وقد يتضمن ذلك أن أحد سبل مواجهة الفساد هو تحويل جانب من النفقات العسكرية إلى الإنفاق المدني الأكثر إنتاجية لأفراد المجتمع .

د - وفي الاتحاد السوفيتي شهدت الخصخصة درجة عالية من الفساد ، حيث بيعت ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة لفئة قليلة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة من دون طرحها في مزادات علنية فمثلاً بيع ٥٠٠ مصنع ومجمع صناعي لمجموعة استثمارية (مجموعة تشوباس) بمبلغ يعادل ٣.٥ بالمئة من الحد الأدنى لثمنها الأصلي ، كما سيطرت شركة أخرى لأحد الأثرياء الجدد (فلادمير يونانين) على شركة للبترول مقابل ٥٧١ مليون دولار أمريكي قامت بدورها ببيع ١٠ بالمئة من أصولها لشركة بترول انكليزية مقابل ٥٧١ مليون دولار وبلغ الفساد أعلى مستوياته حيث أنهم بالفساد بعض أبناء الرؤساء حيث تم اتهام ابنتي الرئيس يلسين بتقديم رشى للوصول إلى عقد ترميم الكرملين . (قابيل ، ٢٠٠١ ، ٢٣٧) .

ثانياً : التدابير العلاجية لمكافحة الفساد

لما كان الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة في آن واحد ، فإن محاربة الفساد ينبغي أن تشمل على العديد من الجبهات وليس على جبهة واحدة كالقيام بزيادة مرتبات موظفي القطاع العام أو زيادة العقوبات ، أو إنشاء مكتب لمحاربة الفساد ثم تتوقع نتائج سريعة ، كما ينبغي الاعتراف بأن الحرب ضد الفساد لا يمكن حسمها خلال شهور أو حتى سنوات قليلة ، إضافة إلى ذلك ينبغي أن لا نطمح للقضاء على الفساد كلياً ، ذلك إن تحقيق هذا الهدف سيكون مستحيلاً وأيضاً مكلفاً جداً سواء في شكل زيادات كبيرة في أجور العاملين في القطاع العام والقطاع الحكومي ، أو في شكل تطبيق عقوبات صارمة على من يثبت فسادهم وبدلاً من ذلك ينبغي محاربة الفساد حتى يصل إلى ذلك الحجم الذي تساوي التكلفة الاجتماعية الحدية لتقليله مع المنفعة الحدية الاجتماعية للمنافع الناتجة عن مكافحتها . والحقيقة أنه لا يخلو مجتمع من الفساد . ولكن ما ينبغي الاهتمام به هو التكلفة الاجتماعية لهذا الفساد .

تبدأ التدابير العلاجية للفساد بضرورة الاعتراف بوجود المشكلة وأثارها السلبية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع ، ثم تبدأ معالجتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً على النحو التالي : (Wolf , Gurgun , 2000 , p.22) .

١ - الاعتراف بوجود المشكلة وخطورتها : إن الإستراتيجية الكفء لمكافحة الفساد ينبغي أن تبدأ بالاعتراف بوجود الظاهرة . وإنها ناتجة عن طلب بعض الأفراد ممارستها عن طريق إغراء الموظفين العموميين الذين يعرضون هذه الخدمة بمقابل ، وهكذا يوجد طلب وعرض للفساد . وينجم عن هذا الطلب والعرض تحديد سعر للظاهرة وحجم لها . وجوهر الفكرة هو أن المرشسي يحتاج شيئاً (إما تخفيضاً للتكلفة أو زيادة لمنفعتها) من المسؤول العمومي ، ويكون رغباً في دفع رشوة

له المسؤول يكون لديه شيء يمكن أن يبيعه (قوة مثلاً) وينبغي تعويضه للمخاطر والجهد المتضمن في إنجاز المعاملة .

لعلّ الفقرة السابقة تبين أن الدولة من خلال سياستها وإجراءاتها تقوم بجعل البيئة والحوافز للتأثير في أولئك الذين يدفعون الرشوة وأولئك الذين يحصلون عليها ، ولذا فإن مدى شفافية المعاملات النظامية تحدد مدى إمكانية محاربة الفساد ، وإن محاربة الفساد ، لذلك ليست مسنقة عن إصلاح الدولة وتغيير دورها كما يظهر في الأمثلة التالية :

أ - قد يترتب على انخفاض معدلات الأجور في بعض الدول تشغيل أعداد كبيرة من الموظفين دونما حاجة حقيقية لهم . ويعني هذا أن الحكومة قد استبدلت الأجور العالية للموظفين بأعدادهم على قوائم المرتبات . وفي هذا الحال لا ينصح بزيادة معدلات الأجور في هذه الدول لتخفيض الفساد ، وإنما يكون الحل الأفضل تخفيض عدد الموظفين ورفع الاجور الحقيقية لهم . ولكن بالطبع فإن هذا الحل لا يكون مقبولاً سياسياً وخصوصاً في الدول التي يؤمن أفرادها بضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة البطالة من خلال التوظيف العام . وبالمنطق نفسه تحاول الدولة من أجل تقريب الفجوات في الدخل أن تجعل النسبة بين رواتب أعلى الأجور وأقلها في القطاع العام منخفضة نسبياً عما هو في القطاع الخاص . وبالطبع يؤدي هذا بدوره إلى تحفيز أفضل العناصر المؤهلة والأمانة من القوة العاملة للعمل في القطاع الخاص ولكن تصحيح هذه النسبة لتتناسب مع ما هو موجود في القطاع الخاص قد لا يكون من مصلحة الحكومات كما لن توافق عليه نقابات العمال .

ب - يقترح البعض ضرورة زيادة العقوبات على جرائم الفساد التي يتم اكتشافها لتقليل معدلاتها . وهذا من الأهمية بمكان حيث تؤدي آليات الرقابة العقاب في كثير من الأحيان إلى تقليص الفساد ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة شفافية القوانين والقواعد وزيادة كفاءة النظام القضائي . ولكن التطبيق الصارم لمثل هذه العقوبات قد يواجه معارضة ومشاكل مع الجمعيات المهنية والنقابات والنظام القانوني ، وبخشي أيضاً أن تتخذ بعض الحكومات هذا السلاح ضد المعارضين السياسيين بصورة غير عادلة ، ويعني هذا أن العقوبات قد يتم استخدامها بطريقة اختيارية كما أنه في المجتمعات الديمقراطية تطبيق العقوبات بعد سلسلة طويلة ومكلفة من إجراءات . كما قد يتردد الرؤساء المباشرون لموظفين فاسدين في تحمل تكلفة الإعلان عن الفساد في شكل خسارة الأصدقاء والوقت المضحي به من إجراءات كشف ومحاسبة الفاسدين .

ج - من المعروف أن قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعارها السوقية ، يوجد الفرصة لظهور فساد في قطاعات الائتمان والصراف الأجنبي ، والمرافق العامة ، والتعليم والرعاية الصحية ، والسلع التموينية وغيرها . ذلك لأن السعر المنخفض أو التوفير المجاني للسلع

والخدمات يحدث طلباً زائداً عليها ويتطلب بدوره وسائل أخرى لترشيد استهلاكها (غير السعر) ، وهذه الوسائل يظهر معها الفساد ، وهكذا فإن رفع تلك الأسعار إلى مستوياتها التوازنية سيلغي أو يقلل الفساد ، ولكن هذا الرفع بعينه سيغير من دور الدولة الاجتماعي للمواطنين . وهكذا تبين لنا من الأمثلة الثلاث السابقة أن محاربة الفساد وإصلاح الدولة وجهان لعملة واحدة ، وأن الفساد سينخفض فقط في تلك الدول التي ترغب في تخفيض بعض وظائفها .

٢ - التدابير الاقتصادية :

- أ - ينبغي إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره باستخدام مختلف الطرق كإلغاء القيود والتنظيمات الحكومية وتحرير السياسات وفتح الأسواق الداخلية للخارج من خلال تخفيض القيود التعريفية وغيبي التعريفية ، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي في المعاملات الخارجية.
- ب - إصلاح الاختلالات في المالية العامة ، وتحسين إدارة الموازنة العامة ، ويتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة .
- في جانب الإيرادات العامة : تفعيل جباية الضرائب وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي .
- في جانب النفقات العامة : تقليص الدعم خصوصاً ذلك الذي لا يصل إلى مستحقيه ، واستخدام المعايير الكمية الملائمة للأداء بالنسبة للإنفاق العام ، وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة .
- بالنسبة للموازنة ينبغي الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة ، والحد من الموازنات المستقلة أو الملحقة بقدر الإمكان لتوفير الرقابة ، وجعل موثيق أو مبادئ للممارسات الجيدة في الإدارة المالية والنقدية تلتزم بها الدولة ، مع تحسين الأطر القانونية والمحاسبية والإحصائية في مجالات القوانين البنكية والضريبية والكمارك ، والاحتكارات الطبيعية وغيرها بما يتفق مع المعايير الدولية ، وفي هذا الإطار لعل دعم التعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد خصوصاً البنك الدولي من أجل الاستخدام الأفضل للموارد العامة ودعم الشفافية والمسؤولية الحكومية من الأهمية بمكان .
- ٣ - لعل أهم وسائل مكافحة الفساد الالتزام بممارسة الديمقراطية والحفاظ عليها في المجتمع . وذلك أنه كلما انخفض مستوى ممارسة الديمقراطية تزايدت فرصة الفساد وذلك نتيجة لضعف أو انعدام الضوابط وإجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة والإعلام وغيرها . فالدراسات توضح أن المجتمعات التي تسودها الدكتاتورية وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد فيها أكثر ارتفاعاً (Tanzi & Davoodi , 1998 , p. 571) .

٤ - التدابير الاجتماعية الثقافية :

وتتمثل في جعل الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد . ويمكن أن ينتشر الوعي عن طريق :

أ - وسائل الإعلام حيث ينبغي أن يرسخ في أذهان المواطنين أن الفساد هو العائق الأساسي للنمو الاقتصادي و لرفع مستوى المعيشة .

ب - ضرورة تبني القيادات السياسية العليا في المجتمع ونوابه البرلمانين مكافحة الفساد ضمن مبادئ المسؤولية والشفافية النزاهة وأن تفتتح هذه القيادات بان وسائل بأن وسائل مكافحة يمكن أن تأتي ثمارها .

ج - وأخيراً لعل ممارسة الديمقراطية تعد وسيلة جيدة لنشر الوعي بتكلفة الفساد . ولعل هذا العنصر ((انشاء الوعي لدى الجمهور)) من الأهمية بمكان مكافحة الفساد لأنه من دون مساندة الجمهور لجهود مكافحة لن يتحقق الإصلاح المنشود . ينبغي أن يدرك الجمهور أن الفساد العام هو من أشد معوقات النمو الاقتصادي ، لتأثيره السلبي في الاستثمار وفي إستراتيجية التنمية الاقتصادية ، وأنه حتى بالنسبة للدول التي حققت نمواً اقتصادياً مع وجود الفساد فأنها ستدفع ثمناً باهظاً مستقبلاً لأن الفساد يغذي نفسه ، ومن ثم سيولد سلسلة أطول من المكافآت والعوائد غير القانونية مما سيقوض التنمية والتقدم لا محالة.

الخاتمة .

يتبين لنا من هذه الدراسة أن للفساد تكلفة اجتماعية مهمة ، فالفساد يؤثر سلباً في معدلات التنمية الاقتصادية ، وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي . إن مسؤولية الفساد في المجتمع تتحملها عدة أطراف :

- ١ . المواطنون الذين يطلبون الممارسات الفاسدة ليحصلون على منافع خاصة .
- ٢ . المسؤولون العموميون الذين يعرضون خدماتهم بالمقابل .
- ٣ . السلطة السياسية التي لا تمارس دورها الرقابي بفاعلية ، ولا تسمح لوسائل الإعلام بحرية كشف الممارسات الفاسدة .

٤ . العلاقات الاجتماعية المعيبة التي تسمح بالتجاوزات الفاسدة لذوي القربى والأصدقاء لعل أهم مشكلات الفساد هي عدم ثقة أفراد المجتمع في مدى فاعلية السياسات الاقتصادية العامة للدولة ، خصوصاً عندما تنفضى هذه الظاهرة ولعل في ذلك سبباً كافياً لإخفاق السياسات حتى وإن كانت مصممة على نحو جيد .

يرتبط الفساد بالطريقة التي تدير بها الحكومة شؤونها داخل مجتمعاتها ، خصوصاً في مجال الاقتصاد الوطني وفي مجال توزيع الدخل ، ولذا تصعب محاربة الفساد بفعالية من دون تعديل الطريقة التي تعمل بها الحكومة. إضافة إلى ذلك تتطلب محاربة الفساد العمل على الجبهات التالية :

١. التزام قوي وأمين من قبل القيادة السياسية بمحاربة الفساد ، وتشجيع الممارسات الديمقراطية في المجتمع والتي تشجع على كشف الفساد .
٢. إحداث تعديلات في السياسات الاقتصادية لتقليل كل من الطلب على الفساد وعرضه ، فمن جانب الطلب ينبغي تقليل القيود والتنظيمات والسياسات كالحوافز الضريبية . وجعل ما بقي منها يتسم بالشفافية وعدم التقدير الشخصي بقدر الإمكان ومن جانب تقليل عرض الفساد من خلال زيادة أجور العاملين ، وزيادة الحوافز نحو السلوك الأمين ، وتأمين رقابات فاعلة وإجراءات رادعة على الفاسدين من الموظفين والعموميين .
٣. تنمية الوعي الجماهيري حول الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع من جراء الفساد ، ويمكن الاستعانة في هذا المجال بالقيم الدينية التي تحث على الأمانة والصدق والاجتهاد وإتقان العمل وتحديد مسؤولية الحكومة في تزويد الجمهور بالمعلومات الكافية حول الأنشطة الاقتصادية.
٤. خلق الإدارة الجيدة من خلال الاصلاح الاداري وتبسيط المعاملات الإدارية إضافة إلى تحديث القوانين في كل ما يتعلق بالفساد ومعاقبة مرتكبيه ، أكانوا سياسيين أم بيروقراطيين ، مع الاهتمام بالشكاوى والمرجعيات المرتبطة بالفساد ، وفي القطاع الخاص من خلال دعم الأنظمة الرقابية والتشريعية والتأكيد على الالتزام بالاخلاق المهنية.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

أ- الاطاريح الجامعية:

١- سعيد ،هديل كاظم ،بناء مقياس قيمي لتشخيص الفساد الاداري واختباره على عينة من الوزارات العراقية ،اطروحة دكتوراه فلسفة في الادارة العامة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد،بغداد،العراق،غير منشورة ٢٠٠٧

ب- البحوث والدراسات في المؤتمرات والندوات :

٢. النصولي ، مروان محي الدين ، أثر الفساد في النمو الاقتصادي ، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ، (١٩٩٨) .

ج - الدوريات :

٣. الفقهي ، مصطفى ، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات ، الإصلاح الاقتصادي ، العدد ٩ ، (٢٠٠٣) .

٤. الجوهري ، خالد عبد العزيز ، " الفساد . رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية " ، السياسة الدولية ، السنة ٣٧ ، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير) ، (٢٠٠١) .

٥. عربية ، زيادة ، الفساد ، أشكاله ، أسبابه ودوافعه - أثاره ومكافحته وإستراتيجيات الحد من تناميهِ - معالجته ، الرائد العربي ، السنة ١٧ ، العدد ٦٩ ، (٢٠٠٠) .

٦. فريد ، مي ، " الفساد ، رؤية نظرية " ، السياسة الدولية ، السنة ٣٧ ، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير) ، (٢٠٠١) .

٧. قابيل ، مي ، " تكلفة الفساد في روسيا " ، السياسة الدولية ، السنة ٣٧ ، العدد ١٤٣ (كانون الثاني/يناير) ، (٢٠٠١) .

د - الكتب :

٨. الغالبي ، طاهر ، والعامري ، صالح ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ، " الأعمال والمجتمع " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، (٢٠٠٥)

٩. القريوتي ، محمد قاسم ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، (٢٠٠١) .

١٠. الكبيسي ، عامر ، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، الرياض، ٢٠٠٥

١١. سليمان ، محمود ، حوكتت الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، (٢٠٠٦) .
١٢. هلال ، محمد،الاتجاهات الحديثة لمحاربة الفساد ، " مهارات مقاومة ومواجهة الفساد " ، الطبعة الأولى ، دار الكتب ، مصر الجديدة ، (٢٠٠٧) .
- هـ - مقالات الصحف والمجلات :
- ١٣ . عويس ، إبراهيم ، " طبيعة الاقتصاد الخفي " ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، (١٩٩٥) ، ثانياً-الكتب المترجمة:
- ١٤-رودريك ، داني ، وراوخ ، جيمس ، أسباب الفساد وعواقبه ، في كيمبرلي آن إليوت (الفساد والاقتصاد العالمي) ، ترجمة محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للطباعة والنشر ، القاهرة ، (٢٠٠٠)

ثالثاً : المصادر الأجنبية :

A . periodicals :

1. Mauro, Paolo, Why worry about corruption?, Economic Issues , NO. 6 Washington , December , International Monetary Fund , 1997 .
2. Tanzi Vito " Corruption around the World , Causes , Consequences , Scope & Cures " , IMF Staff Papers , VOL . 40 , NO . 4 (December 1993) .
3. Tanzi Vito , & Davoodi Hamid , Roads to Nowhere , How Corruption in Public Investment Hurts Growth , Economic Issues , NO . 12 , Washington December , International Monetary Fund , (1998) .
4. Tanzi Vito & Shome " A primer on Tax Evasion " IMF Staff Papers , VOL . 4 , parthasarathi , (December 1993)

B. books

- 5-Gupta,de mello and sharan,corruption and military spending,1993
6. Wolf & Curgen , Improving Governace & Fighting Corruption in the Baltic Countries , The Role of the " CIS Corruption around the World , Causes & IMF , & Tanzi , Consequences Scope & Cures , (2000) .